AMAN
Transparency Palestine

تقرير رصدي حول:

تقييم مدى تنفيذ الإصلاحات وجودتها في قطاع العدالة مع التركيز على خدمات المحاكم

سلسلة تقارير رقم 333

2026

AMAN
Transparency Palestine

تقرير رصدي حول:

تقييم مدى تنفيذ الإصلاحات وجودتها في قطاع العدالة مع التركيز على خدمات المحاكم

2026

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحثة رائدة قنديل لإعدادها هذا التقرير، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم عليه، ومراجعته، وتحريره.

© جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يُرجى الإشارة إلى المطبوعة كالآتي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2026. تقرير رصدي حول: تقييم مدى تنفيذ الإصلاحات وجودتها في قطاع العدالة مع التركيز على خدمات المحاكم. رام الله فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

تمهيد	4
مقدّمة	5
البيئة العامة لتنفيذ التدخلات الإصلاحية في قطاع العدالة	6
القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بخطة الإصلاح في قطاع العدالة/المحاكم "تحقيق العدالة القضائية"	8
أولاً. زيادة كفاءة النظام القضائي	8
1. التقدم المحرز	9
2. ملاحظات تحليلية	10
3. الانحرافات والتحديات	10
ثانياً. رقمنة الإجراءات القضائية	11
1. التقدم المحرز	12
2. ملاحظات تحليلية	12
3. الانحرافات والتحديات	13
الاستخلاصات	14
التوصيات	15
قائمة المراجع	16

تمهيد

يأتي هذا التقرير ضمن جهود الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في دعم مسار الإصلاح ومكافحة الفساد، وبشكل خاص المساهمة في تعزيز أجندة الإصلاح الحكومي، من خلال المساهمة في تطوير السياسات العامة، وتقديم توصيات عملية لتحسين إدارة برنامج الإصلاح وتنفيذه.

وهذا التقرير جزء من تدخلات مشروع «تعزيز المساءلة المجتمعية لدى فاعلي المجتمع المدني»، الذي يهدف إلى معالجة الفجوات الجوهرية في مساءلة القطاع العام وتعزيز مشاركة المواطنين في الحوكمة، من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والفئات المهمَّشة من الانخراط الفاعل في عمليات الرصد والمناصرة، بما يسهم في تحسين جودة السياسات العامة، وتعزيز شفافيتها واستجابتها لاحتياجات المواطنين.

ويهدف هذا التقرير إلى تقييم مستوى التقدم المحرز في إصلاح قطاع العدالة، وتحليل فعالية الإصلاحات التي جرى تنفيذها في قطاع «العدالة القضائية» المندرج ضمن الركيزة الثانية من خطة التنمية والتطوير «الحوكمة وسيادة القانون»، وبما يعزز المساءلة المجتمعية في قطاع العدالة.

إطار الرصد والتحليل

يعتمد التقرير على رصد وتحليل مدى التقدم في تنفيذ تدخلات قطاع العدالة ضمن خطة التنمية والتطوير خلال العام 2025، عن طريق تتبع مجموعة من المؤشرات المرتبطة بكل مكون، كما يلي:

- قرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة بقطاع العدالة ومكونات التدخلات المرتبطة به.
- تدخلات الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بتطوير النظام القضائي وتعزيز الوصول إلى العدالة.
- المخصصات المالية والموازنات المرصودة لتنفيذ التدخلات ذات العلاقة.

منهجية إعداد التقرير

- جمع المعلومات ذات العلاقة من مصادرها المختلفة المتعلّقة بالمؤشرات.
- استخلاص نتائج تتبع المؤشرات.
- إعداد المسودة الأولى.
- مناقشة المسودة الأولى من التقرير ضمن ورش عمل مع الأطراف ذات العلاقة، وتطويرها بناء على النقاش.
- إعداد المسودة النهائية من التقرير.
- اقتراح خطة ضغط ومناصرة لتنفيذ مكونات التدخلات.

مصادر المعلومات:

- التشريعات (القوانين والأنظمة) والإجراءات والقرارات الرسمية والحكومية التي تم اتخاذها والمتعلقة بالموضوع.
- المواقع الإلكترونية للمؤسسات العامة الفلسطينية ومنظمات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختصة.
- المراجع والمصادر المكتبية من تقارير ودراسات وأوراق بحثية ذات علاقة بالموضوع.
- مقابلات فردية مع ذوي العلاقة والمختصين.

مقدّمة

أطلقت الحكومات الفلسطينية منذ العام 2022 مجموعة من الأجندات والخطط الإصلاحية الهادفة إلى تعزيز الحوكمة وتطوير أداء المؤسسات العامة واستعادة ثقة المواطنين بها. واستمر هذا المسار مع الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة التي أقرت في نهاية العام 2024 مصفوفة إصلاح شملت عدداً من القطاعات، من بينها قطاع العدالة، باعتباره أحد القطاعات المرتبطة، بصورة مباشرة، بسيادة القانون واستقرار النظام المؤسسي.

ويكتسب قطاع العدالة أهمية خاصة في السياق الفلسطيني، ليس بوصفه إطاراً قانونياً للفصل في النزاعات وحماية الحقوق فحسب، وإنما باعتباره ركيزة أساسية لسيادة القانون، وأحد المؤشرات المرتبطة بفاعلية المؤسسات العامة وقدرتها على توفير العدالة للمواطنين ضمن إجراءات واضحة ومدة زمنية معقولة. ومع ذلك، يواجه النظام القضائي الفلسطيني تحديات متراكمة، تتصل بتراكم القضايا، وبطء الإجراءات، والضغط المتزايد على المحاكم، إلى جانب التحديات المرتبطة بضعف الموارد، وبطء الإجراءات، وعدم كفاية البنية التنظيمية، وما يرافق ذلك من تأثيرات على ثقة المواطنين وسهولة الوصول إلى العدالة.

وفي هذا الإطار، جاءت التدخلات الحكومية المتعلقة «بتحقيق العدالة القضائية» ضمن الركيزة الثانية «الحوكمة وسيادة القانون» في خطة التنمية والتطوير (2025–2026)، حيث ركزت، بصورة أساسية، على محورين رئيسيين: زيادة كفاءة النظام القضائي، التوسع في رقمنة الإجراءات والخدمات القضائية، باعتبار الرقمنة مدخلاً لتسريع الإجراءات وتحسين إدارة العمل القضائي. وعلى الرغم من عدم مشاورة الحكومة لمجلس القضاء الأعلى بتنسيق أولويات خطة الإصلاح الخاصة بالعدالة، كما أشارت رئيسة دائرة التخطيط في مجلس القضاء الأعلى القاضية هالة منصور، فإنها أكدت على أن ما ورد في خطة التنمية والإصلاح يتقاطع بشكل كبير مع الخطة الاستراتيجية القطاعية لمجلس القضاء الأعلى للأعوام 2022–2026[1].

ولا يمكن قراءة هذه التدخلات بمعزل عن السياق الفلسطيني القائم، بما يشمله من قيود على الحركة والوصول، وضغوط مؤسسية ومالية متزايدة، الأمر الذي منح التحول نحو الخدمات القضائية الرقمية بعداً عملياً إضافياً، وبخاصة في ظل ما تفرضه الحواجز والإغلاقات من صعوبات على وصول المواطنين إلى المحاكم واستكمال الإجراءات القضائية بالطرق التقليدية.

1 هالة منصور، رئيسة دائرة التخطيط في مجلس القضاء الأعلى. مقابلة شخصية بتاريخ 2026/5/24.

البيئة العامة لتنفيذ التدخلات الإصلاحية في قطاع العدالة

يأتي تنفيذ التدخلات المرتبطة بتطوير قطاع العدالة في ظل بيئة سياسية ومؤسسية ومالية معقدة للسلطة الوطنية، تؤثر، بصورة مباشرة، على قدرة السلطة الوطنية على تحقيق أهداف الإصلاح كما وردت في خطة التنمية والتطوير.

فعلى المستوى السياسي، أشارت منصور إلى أنه لا يمكن فصل واقع قطاع العدالة عن السياق الأوسع للاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من قيود على الحركة والوصول والاستقرار العام. وهي عوامل تنعكس، بشكل مباشر، على انتظام عمل المحاكم وسير الإجراءات القضائية، وبخاصة في ظل ما تسببه الحواجز والإغلاقات من صعوبات أمام وصول المواطنين والمحامين والموظفين إلى المحاكم، وتأثير ذلك على انتظام الجلسات وسرعة الفصل في القضايا، هذا إلى جانب الأزمة المالية، وعدم انتظام تقاضي القضاة والموظفين رواتبهم بانتظام، مع الإشارة إلى عدم تقليص دوام الموظفين والقضاة كما هو معمول به في باقي مؤسسات الدولة، انسجاماً مع قرار الحكومة بهذا الخصوص[2].

أما على المستوى المؤسسي، فقد أضافت رئيسة دائرة التخطيط في مجلس القضاء الأعلى أن النظام القضائي يواجه تحديات مرتبطة بتزايد أعداد القضايا والضغط المتنامي على المحاكم، في مقابل محدودية الموارد البشرية والتقنية من (قضاة، وموظفين، وبنى تحتية، ومبانٍ، وإنترنت، وأمن معلومات)، والحاجة إلى تطوير الإجراءات القضائية وأساليب إدارة التقاضي بما ينسجم مع متطلبات العدالة الناجزة، إلى جانب ضرورة تطوير بعض التشريعات مثل المحاكمة عن بعد، وتعديل قانون الإجراءات الجزائية، وتقليص بعض النصوص الخاصة بتقصير أمد التقاضي. وفي السياق ذاته، أوضحت أن المعيار العالمي لكل (100) ألف نسمة، يتعين وجود (13) قاضياً نظامياً، وعند تطبيق هذا المعيار على القضاء الفلسطيني، يتبين أن عدد القضاة (100) ألف فلسطيني هو (7.6) قاض فقط في المحاكم، أي ما يعادل نصف العدد المطلوب لتغطية الحاجة الفعلية، فقد بلغ عدد القضاة في العام 2025 (255) قاضياً، بينما بلغ عدد القضايا الجديدة والمدونة للعام نفسه (156.138) قضية[3].

وإلى جانب التحديات المرتبطة باستقلال مجلس القضاء الأعلى إدارياً ومالياً، يواجه المجلس تحدياً إضافياً يتمثل في محدودية المخصصات المالية المتاحة له ضمن الموازنة العامة، وعدم مواءمتها لحجم المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، أو لمتطلبات التطوير والتحديث التي يسعى إلى تنفيذها. وقد برزت خلال فترة الرصد مؤشرات إضافية على أثر الأزمة المالية على قطاع العدالة، حيث حذر الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته، في بيان صادر بتاريخ 2026/5/5، من أن استمرار عدم انتظام صرف رواتب القضاة، والاقتطاعات المتكررة من مستحقاتهم، يهددان استقرار المرفق القضائي واستقلاله وفعاليته، داعياً إلى اتّخاذ إجراءات عاجلة لضمان انتظام الرواتب وتعزيز الاستقلال المالي والإداري للسلطة القضائية. ويعكس هذا البيان حجم الضغوط المالية التي تواجهها المنظومة القضائية وانعكاساتها المحتملة على استدامة جهود الإصلاح والتطوير[4]. وأسهم هذا الواقع في زيادة اعتماد المجلس على التمويل الخارجي في تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج التطويرية، الأمر الذي قد يجعل وتيرة بعض التدخلات الإصلاحية وأولوياتها مرتبطة إلى حد ما بتوجهات الجهات المانحة وبرامجها[5].

وفي هذا السياق، برزت الرقمنة كأحد المسارات الرئيسية التي يجري التعويل عليها لتحسين كفاءة العمل القضائي وتسهيل الوصول إلى الخدمات العدلية. إلا أن هذا التحول لا يرتبط بإدخال أدوات تقنية أو خدمات إلكترونية فحسب، بل يتطلب بيئة قانونية وتنظيمية متكاملة، وبنية تحتية تقنية قادرة على استيعاب هذا التحول وضمان استدامته وفاعليته.

---

2 منصور، المصدر السابق.

3 المصدر السابق.

4 الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته، «قضاء على حافة الانهيار... أزمة تهدد منظومة العدالة في فلسطين»، بيان صحافي صادر بتاريخ 2026/5/5 على الموقع الرسمي للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون «استقلال»: https://www.facebook.com/pal.Istqlal

5 انظر الخطة الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى للأعوام 2022–2026. بند التهديدات.

محاور التقرير:

يركز التقرير على رصد وتحليل تنفيذ مكونات تدخلات قطاع العدالة ضمن خطة التنمية والتطوير، التي تشمل:

1. **زيادة كفاءة النظام القضائي:** من خلال دعم الجهود الهادفة للارتقاء بمنظومة القضاء، بما يساهم في تسريع الإجراءات القضائية، وتسهيل الوصول إلى محاكمة عادلة ضمن إطار زمني معقول يضمن الحفاظ على الحقوق، والحد من تراكم القضايا في المحاكم، وزيادة الثقة في النظام القضائي، وتحقيق العدالة بشكل عام.

2. **رقمنة الإجراءات القضائية:** من خلال تطوير الإطار القانوني لتوفير الأساس اللازم لرقمنة الإجراءات القضائية في المحاكم، وذلك من أجل تقليص مدة التقاضي، والحد من تراكم القضايا، وتطوير خدمات العدالة الإلكترونية للمواطنين لتحسين أداء النظام القضائي بشكل عام، وزيادة الوصول إلى العدالة بشكل خاص.

القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بخطة الإصلاح في قطاع العدالة/ المحاكم "تحقيق العدالة القضائية"

تناولت خطة التنمية والتطوير بند «تحقيق العدالة القضائية» من خلال هدفين رئيسيين؛ أولهما زيادة كفاءة النظام القضائي عبر تسريع الإجراءات القضائية، والحد من تراكم القضايا، وتسهيل الوصول إلى محاكمة عادلة ضمن مدة زمنية معقولة، وثانيهما رقمنة الإجراءات القضائية من خلال تطوير الإطار القانوني والخدمات الإلكترونية المرتبطة بعمل المحاكم. وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الملاحظات التي كان أبرزها وجود تداخل واضح بين الهدفين، وبخاصة في القضايا المتعلقة بتقليص مدة التقاضي، وتحسين أداء المحاكم، والحد من التراكم القضائي، حيث تظهر الرقمنة، في كثير من الأحيان، كأداة لتحقيق الكفاءة القضائية أكثر من كونها مساراً منفصلاً بحد ذاته. كما أن بعض الغايات الواردة في الخطة، مثل «تعزيز الثقة» و«تحقيق العدالة»، جاءت بصياغات عامة يصعب قياسها بصورة مباشرة في ظل غياب مؤشرات واضحة لقياس أثر التدخلات المرتبطة بها.

وفي المقابل، يعكس هذا التداخل توجهاً لدى الخطة نحو الربط بين تطوير الإجراءات القضائية والتحول الرقمي ضمن مسار إصلاحي واحد يستهدف تحسين أداء قطاع العدالة بصورة عامة، وليس باعتبار الرقمنة هدفاً مستقلاً عن بقية مكونات الإصلاح القضائي.

أولاً. زيادة كفاءة النظام القضائي

القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء/التدخلات الرسمية	رقم الجلسة وتاريخها/جهة التدخل
بلغ عدد القضاة في نهاية العام 2025 (255) قاضياً، مسجلاً زيادة مقدارها (8) قضاة مقارنة بالعام 2024. وتأتي هذه الزيادة نتيجة تعيين 12 قاضياً خلال العام 2025، مقابل انتهاء خدمة (4) قضاة خلال العام نفسه.	مجلس القضاء الأعلى[6]
تدريب موظفي السلطة القضائية حول التبليغات القضائية الإلكترونية والذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الإدارية، كشف التزييف والتدوير. باشر معهد التدريب القضائي بتنفيذ برنامج الدبلوم القضائي في تشرين الثاني 2025 بعدد (32) طالباً/ة لدراسة الدبلوم نظرياً وعملياً، موزعين على المحاكم. تم إقرار وطباعة ثلاثة مناهج تدريبية، وهي: الإثبات الجزائي، الجرائم الواقعة على الأشخاص، دور القاضي الجزائي في تقييم الأدلة. - تدريب 82 قاضياً حول التبليغات على ضوء التشريعات الجديدة. - تدريب 155 قاضياً حول التعديلات التشريعية الجديدة. - تدريب 44 قاضياً حول تعديلات قانون التنفيذ. - تدريب مدربين بالتعاون مع أكاديمية التدريب القضائي السويدية (20 قاضياً). - تدريب (20 قاضياً) حول مناهضة التعذيب.	مجلس القضاء الأعلى[7]
الموافقة على العرض الأول لمشروع قرار بقانون الوساطة، الذي من شأنه، بعد اعتماده، أن يخفف من أعباء إجراءات التقاضي، ويسرّع وصول المتنازعين إلى حلول رضائية اتفاقية.	جلسة مجلس الوزراء رقم (58) بتاريخ 2025/4/30.

2 منصور، المصدر السابق.
3 المصدر السابق.
4 الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته، «قضاء على حافة الانهيار... أزمة تهدد منظومة العدالة في فلسطين»، بيان صحافي صادر بتاريخ 2026/5/5 على الموقع الرسمي للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون «استقلال»: https://www.facebook.com/pal.Istqlal
5 انظر الخطة الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى للأعوام 2022-2026. بند التهديدات.
6 منصور. مصدر سابق.
7 المصدر السابق.

القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء/التدخلات الرسمية	رقم الجلسة وتاريخها/جهة التدخل
الموافقة على المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي لصالح المعهد القضائي الفلسطيني ضمن مشروع ارتقاء تعزيز القضاء في فلسطين.	جلسة مجلس الوزراء رقم (79) بتاريخ 2025/9/30.
تصريح وزير العدل بإنشاء المرصد العدلي، وهو قاعدة بيانات قانونية شاملة تهدف إلى تطوير السياسات العدلية بالاستناد إلى بيانات دقيقة ومحدثة.	تقرير مركز الاتصال الحكومي الأسبوعي بتاريخ 2025/10/26.
مناقشة القراءة الأولى لمشروعي قرار بقانون بشأن محاكم التسوية.	بيان جلسة مجلس الوزراء رقم (84) بتاريخ 2025/11/4.
– أعدّت الحكومة مشروع قانون للمساعدة القانونية لدعم الفئات الضعيفة غير القادرة على تحمل تكاليف التمثيل القانوني. – تم تعيين 21 قاضياً جديداً من خريجي المعهد القضائي الفلسطيني، بينما قُبل 32 متدرباً في المرحلة الثانية من معهد التدريب القضائي لتعزيز القضاء والنيابة العامة بمزيد من القضاة ووكلاء النيابة. ويجري العمل، أيضاً، على اعتماد نظام المناوبات لضمان تواجد القضاة في الخدمة خارج ساعات العمل الرسمية، إلى جانب توظيف كوادر جديدة في المحاكم. – أقر مجلس الوزراء دراسة تقييمية شاملة للقطاع القضائي بهدف تحسين الأداء بما يتماشى مع المعايير الدولية. – عرض مؤشرات ارتفاع الكفاءة القضائية (بلغ الفصل في القضايا 135% من الوارد خلال العام 2025). – نسّب مجلس الوزراء للسيد الرئيس مشروع قرار بقانون محاكم التسوية، وبخاصة بعد إلحاقها بمجلس القضاء الأعلى، الأمر الذي من شأنه تسريع الإجراءات في محاكم التسوية، وتحديث التشريعات التي مضى عليها عشرات السنوات، وبما يواكب التطورات في ظل خطة قطاع العدالة لتطوير التشريعات بما يخدم سرعة البت في القضايا، وإنجاز العدالة، والتخفيف عن أبناء شعبنا.	تقرير مركز الاتصال الحكومي «الحكومة الفلسطينية تُحرز تقدماً في اتّخاذ تدابير رئيسية لتعزيز الحوكمة وسيادة القانون»، بتاريخ 2025/11/26 (صادر باللغة الإنجليزية)[8]. اجتماع رئيس الوزراء برئيس مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2025/12/24[9]. بيان جلسة رقم (92) بتاريخ 2025/12/30.

1. التقدم المحرز

حددت خطة التنمية والتطوير محور «زيادة كفاءة النظام القضائي» بوصفه أولوية تستدعي تسريع الإجراءات القضائية، والحد من تراكم القضايا، وتسهيل الوصول إلى محاكمة عادلة في إطار زمني معقول. وقد شهد العام 2025 جملةً من التدخلات الهادفة إلى تعزيز قدرة المؤسسات القضائية على استيعاب الضغط المتزايد، وتحسين إدارة العمل القضائي، كما ورد في الجداول أعلاه.

فعلى صعيد الموارد البشرية، استمر تعيين عدد من القضاة الجدد (ورفع عدد القضاة العاملين)، وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للقضاة والموظفين في مجالات التشريعات الحديثة والإجراءات القضائية والتبليغات الإلكترونية. كما جرى اعتماد نظام المناوبات وتوظيف كوادر إضافية بهدف تعزيز استمرارية الخدمات القضائية.

تشريعياً وتنظيمياً، وافق مجلس الوزراء على العرض الأول لمشروع قرار بقانون الوساطة، بما يسهم في المستقبل بتخفيف الضغط عن المحاكم وتسريع الوصول إلى حلول رضائية. كذلك جرت مناقشة مشاريع تطوير محاكم التسوية، وتحديث التشريعات الناظمة لها بما ينسجم مع متطلبات تسريع الإجراءات.

على مستوى البيئة المؤسسية، صدرت الموافقة على المنحة الأوروبية للمعهد القضائي الفلسطيني ضمن مشروع «ارتقاء»، وأُعلن عن إنشاء «المرصد العدلي» كقاعدة بيانات قانونية لدعم السياسات العدلية بمؤشرات أكثر دقة، إلى جانب إعداد مشروع قانون للمساعدة القانونية لتعزيز وصول الفئات غير القادرة إلى الخدمات القانونية.

8 https://pmo.pna.ps/en/Article/5969/Palestinian-government-advances-key-measures-to-strengthen-governance-and-rule-of-law?utm

9 الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى. «رئيس الوزراء يبحث مع مجلس القضاء الأعلى جهود تطوير منظومة القضاء واستقلاليته وتمكينه»، بتاريخ 2025/12/24: https://www.courts.gov.ps/details_ar.aspx?id=ULpDema44255562747aULpDem&utm

أما على صعيد الأداء القضائي، فقد بلغ معدل الفصل في القضايا 135% من عدد الدعاوى الواردة خلال العام، وهو مؤشر أولي على تحسن في كفاءة المحاكم ومعالجة التراكم القضائي.

2. ملاحظات تحليلية

تعكس التدخلات المنفّذة توجهاً واضحاً نحو تعزيز قدرة النظام القضائي على التعامل مع الضغوط المتراكمة؛ سواء بزيادة أعداد القضاة، أو تطوير برامج التأهيل، أو التوسع في بدائل تسوية النزاعات، أو تحديث التشريعات المرتبطة بإدارة القضايا. ويظهر أن التركيز على معالجة الاختناقات التشغيلية التي تعيق سرعة الفصل في القضايا هو العامل المشترك بين هذه التدخلات.

ويتضح أن الإصلاحات التي نُفّذت خلال السنة الأولى من الخطة اتّخذت طابعاً تدريجياً انصب على بناء أدوات الإصلاح وبيئته الممكّنة، من تعزيز القدرات البشرية إلى تطوير الأطر التشريعية وإنشاء أدوات داعمة لاتّخاذ القرار كالمرصد العدلي، والدراسة التقييمية للقطاع. وهذا التوجه يرسم بنية مؤسسية قادرة على استيعاب إصلاحات أعمق في المراحل القادمة.

غير أن ثمة ملاحظة جديرة بالذكر: هي أن الجزء الأكبر من التدخلات انصب على الكفاءة التشغيلية للجهاز القضائي، بينما كان حضور القضايا الأشمل المتعلقة بجودة العدالة، وتجربة المتقاضين، ومستوى الثقة بالنظام أقل بروزاً. وهذا أمر مفهوم في ضوء طبيعة المرحلة الراهنة، إذ إن قياس هذه الأهداف يحتاج، أصلاً، إلى مدى زمني أطول حتى تظهر نتائجه.

وتبرز أهمية هذا الجانب بالنظر إلى أن تعزيز الثقة بالنظام القضائي يشكل أحد الأهداف المعلنة للخطة. وفي هذا السياق، أظهرت نتائج الموجة التاسعة من مؤشر (Arab Barometer)، المنشورة مطلع العام 2026 استناداً إلى مسح ميداني نُفذ خلال العام 2025، أن 34% من الفلسطينيين أعربوا عن ثقتهم بالمحاكم والنظام القضائي، مقابل 63% أعربوا عن عدم الثقة، رغم تسجيل تحسن مقارنة بالجولة السابقة التي بلغت فيها نسبة الثقة 27%، وتشير هذه النتائج إلى أن بناء الثقة بالمؤسسة القضائية لا يزال يشكل تحدياً قائماً يتطلب متابعة أثر الإصلاحات القضائية على المديين المتوسط والطويل[10].

خلاصة القول، تشير معطيات الرصد إلى أن التدخلات أسهمت في بناء مقومات إصلاحية مهمة، إلا أن الحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف النهائية للخطة، لا سيما تعزيز الثقة بالنظام القضائي، وتحسين الوصول إلى العدالة، يستلزم متابعة تطور المؤشرات خلال السنوات اللاحقة.

3. الانحرافات والتحديات

على الرغم من التقدم المسجل، يلاحظ أن بعض أهداف الخطة جاءت بصياغات واسعة -كتعزيز الثقة بالنظام القضائي وتسهيل الوصول إلى العدالة- دون أن يقابلها إطار واضح من المؤشرات المنشورة يتيح قياس مستوى التقدم بصورة دورية ومنتظمة.

فضلاً عن ذلك، انصب معظم ما تم رصده من تدخلات على تحسين إدارة النظام وتطوير إجراءاته، في حين كان حضور التدخلات الموجهة لقياس تجربة المتقاضين، وتقييم أثر الإصلاحات على جودة الخدمات العدلية من منظور المستفيدين أنفسهم، أقل وضوحاً.

ويبقى عدد من التدخلات الرئيسية في مراحل تشريعية أو تنظيمية أو تطبيقية أولية، ما يحد من إمكانية قياس أثرها الفعلي على تقليص مدة التقاضي أو الحد من التراكم. فالخطة لا تزال في عامها الأول، والنتائج المرصودة هي في جوهرها مؤشرات على اتجاهات التنفيذ لا حكم نهائي على مستوى الإنجاز.

10 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، الباروميتر العربي – الموجة التاسعة: نتائج فلسطين، كانون الثاني 2026، استناداً إلى مسح ميداني نُفّذ خلال الفترة 8–26 تشرين الأول 2025.

ثانياً. رقمنة الإجراءات القضائية

القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء/التدخلات الرسمية	رقم الجلسة وتاريخها/ جهة التدخل
مجلس القضاء الأعلى يطلق الصفحة الرسمية للتبليغات بالنشر: https://www.courts.gov.ps/no-tifications/	مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2025/4/17[11]
- المصادقة على نظام التبليغات القضائية بالوسائل الإلكترونية. - نشر في العدد 230 من الجريدة الرسمية[12] نظام التبليغات القضائية بالوسائل الإلكترونية والشركات رقم (8) لسنة 2025م. - نشرت في العدد 231 من الجريدة الرسمية تعليمات استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات التنفيذية رقم (2) لسنة 2025م.[13]	جلسة مجلس الوزراء رقم (73) بتاريخ 19/ 08/ 2025
- إطلاق التبليغات القضائية الإلكترونية عبر SMS. - تطبيق التبليغ الإلكتروني والمراسلات الإلكترونية من خلال نظام إدارة سير الدعوى القضائية ميزان 3 في المحاكم النظامية، كافة، التابعة للسلطة القضائية. - تطبيق نظام الحجوزات الإلكترونية التي تتم إلى جهات خارجية بواسطة البريد الإلكتروني، من خلال برنامج إدارة سير الدعوى ميزان 3. - تطوير وتطبيق نظام للدفع الإلكتروني من خلال نقاط البيع الإلكترونية (POS) فيما يخص الإيرادات من خلال منظومة (PalPay)، وبالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. - تطوير وتطبيق نظام التبليغات الإلكترونية بواسطة الرسائل النصية القصيرة (SMS) على أرقام الهواتف الخلوية الفلسطينية. - تطوير وتطبيق نظام التبليغات الإلكترونية بالنشر على الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى. - تطوير تطبيق للتوقيع الإلكتروني بما يتوافق مع قانون المعاملات الإلكترونية ونظام التوقيع الإلكتروني، وذلك من أجل تطبيق ذلك في المذكرات القضائية والحجوزات والمراسلات. - تطوير وتطبيق نموذج إلكتروني لتحديث البيانات والتوقيع الإلكتروني لأطراف الدعاوي كافة. - تطوير وتحديث تطبيق الهواتف المحمولة الخاص بالخدمات الإلكترونية التابعة لمجلس القضاء الأعلى. - تطوير وتطبيق آلية لتسديد غرامات مخالفات السير ورسوم الطلبات إلكترونياً من خلال منظومة E-Sadad. - الربط الإلكتروني مع وزارة العدل فيما يخص سجل المترجمين وسجل المحكمين، وتطبيق ذلك على برنامج إدارة سير الدعوى ميزان. - تحديث وتطوير آلية تقديم الطلبات إلكترونياً لدوائر التنفيذ، وصرف المبالغ المحكوم بها للمحكوم لهم إلكترونياً، من خلال نظام الحوالات البنكية، أو أمر صرف مباشر. - تطوير نظام إلكتروني في دائرة التفتيش القضائي ضمن مشروع تطوير ميزان (3) كأداة رقابية إلكترونية حديثة، تتيح إجراء مراجعات يومية لأداء السادة القضاة استناداً إلى تحليل البيانات الرقمية المتاحة. - اعتماد عدد من الأدلة من قبل مجلس القضاء الأعلى، بهدف تسهيل العمل وتوجيهه وفق معايير واضحة، من أبرزها: دليل إجراءات التنفيذ، ودليل مدونة السلوك في قضايا الأحداث، ودليل الرقابة على دور الرعاية ومراكز التوقيف الخاصة بالأحداث. - انتداب قضاة مختصين بقضايا النوع الاجتماعي، في محاكم الصلح والبداية من المحافظات كافة. - عقد تدريبات للقضاة حول حقوق الإنسان، وقضايا العنف ضد المرأة، وتعزيز وصولهن إلى العدالة، حيث بلغ إجمالي عدد المشاركين في التدريب 68 قاضياً. - إنشاء قسم متخصص للنظر في قضايا النساء المعنّفات في محكمة بداية نابلس، يراعي الخصوصية والحساسية اللازمة لمثل هذه القضايا. ونظراً للأثر الإيجابي الذي حققه هذا النموذج، يجري العمل حالياً على تعميمه في ثلاث محاكم أخرى، بما يسهم في تعزيز حماية الضحايا وتحسين وصول النساء إلى العدالة. - تفعيل عمل دائرة حقوق الإنسان، وجاري العمل على إعداد دليل إجراءات للدائرة. - عقد ورشة عمل للقضاة حول الرقابة على أماكن التوقيف والسجون، بما يضمن احترام الكرامة الإنسانية وسيادة القانون.	مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2025/10/29، والقاضية هالة منصور[14].

11 مجلس القضاء الأعلى: https://www.courts.gov.ps/details_ar.aspx?id=T3QV4Da44151821670aT3QV4D

12 الجريدة الرسمية. العدد 230، بتاريخ 2025/9/28.

13 الجريدة الرسمية. العدد 231، بتاريخ 2025/10/27.

14 مجلس القضاء الأعلى: https://www.courts.gov.ps/details_ar.aspx?id=dqdCEba44227961910adqdCEb، ومنصور، مصدر سابق.

1. التقدم المحرز

حددت خطة التنمية والتطوير محور «رقمنة الإجراءات القضائية» بهدف تطوير الإطار القانوني اللازم لرقمنة العمل القضائي، وتقليص مدة التقاضي، والحد من تراكم القضايا، وتطوير خدمات العدالة الإلكترونية للمواطنين.

شهد العام 2025 تقدماً ملحوظاً على مسارين متوازيين: الأطر القانونية الناظمة، والخدمات الرقمية التطبيقية. فقد صادق مجلس الوزراء على نظام التبليغات القضائية بالوسائل الإلكترونية، وصدرت التعليمات الخاصة باستخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات التنفيذية، ما وفّر الأساس القانوني للتوسع في الأدوات الرقمية داخل المحاكم.

على الصعيد التطبيقي، أُطلقت جملة من الخدمات الرقمية شملت التبليغات القضائية الإلكترونية عبر الرسائل النصية، وتطوير برنامج «ميزان 3»، والتوسع في التطبيقات الإلكترونية الموجهة للمواطنين. وامتدت هذه الجهود لتشمل أنظمة الدفع الإلكتروني وصرف المبالغ إلكترونياً، والتوقيع الإلكتروني، وأنظمة التفتيش القضائي الإلكتروني والحجوزات الإلكترونية. وقد رافق ذلك عمل على تعزيز التكامل والربط الإلكتروني بين المؤسسات المعنية بقطاع العدالة، إلى جانب برامج تدريبية لموظفي السلطة القضائية في مجالات التبليغات والخدمات الإلكترونية.

ما يميز هذه التدخلات مجتمعةً أنها لم تكتف بتحويل إجراءات ورقية إلى إلكترونية، بل اتجهت نحو بناء منظومة رقمية تشمل إدارة القضايا والخدمات القضائيةَ والرقابة القضائية والخدمات المساندة، بما ينسجم مع أهداف الخطة الرامية إلى تحسين كفاءة النظام القضائي.

2. ملاحظات تحليلية

برز التحول الرقمي خلال العام 2025 بوصفه أحد أبرز المسارات الإصلاحية في قطاع العدالة، لا كأداة تحديث للإجراءات فحسب، بل كمدخل لتحسين كفاءة إدارة القضايا والخدمات القضائية. ويتجلى ذلك في اتّساع نطاق التدخلات لتشمل الجوانب التشريعية والإدارية والخدمية والرقابية معاً.

وتكشف طبيعة هذه التدخلات أن الخطة تعاملت مع الرقمنة باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف متداخلة: تسريع الإجراءات، الحد من التراكم القضائي، تحسين الوصول إلى الخدمات. وبهذا المعنى، لم تعد الرقمنة مجرد أدوات تقنية منفصلة، بل باتت جزءاً من مقاربة أشمل لتحديث آليات إدارة العدالة.

وتكتسب هذه الجهود أهمية خاصة في السياق الفلسطيني؛ إذ تؤثر القيود والإغلاقات، في بعض الأحيان، على حركة المواطنين ووصولهم إلى المؤسسات العامة، بما فيها المحاكم. والتوسع في الخدمات القضائية الرقمية والتبليغات الإلكترونية قد يخفف من بعض هذه المعيقات، ويوفر بدائل أكثر مرونة لمتابعة الإجراءات. وفي هذا السياق، أشارت القاضية هالة منصور إلى أنه تم إنشاء مكتب خدمات في كل محكمة في المحافظات كافة، لتقديم المساندة لكل الفئات، وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية[15].

خلاصة القول، تشير معطيات الرصد إلى أن السنة الأولى شهدت انتقالاً تدريجياً من مرحلة تبني التحول الرقمي كخيار تطويري إلى مرحلة إدماجه في العمل اليومي للمحاكم، بما يفتح آفاقاً أوسع لتحسين الخدمات القضائية في المراحل القادمة.

15 منصور، مصدر سابق.

3. الانحرافات والتحديات

على الرغم من التقدم المسجل، ركزت المعطيات المنشورة خلال فترة الرصد بصورة أكبر على تنفيذ الأنظمة والخدمات الرقمية، مقارنة بمؤشرات قياس أثر هذه التدخلات على الأهداف النوعية للخطة، ولا سيما ما يتعلق بتجربة المتقاضين ومستوى الوصول إلى العدالة والاستفادة الفعلية من الخدمات الرقمية.

يُضاف إلى ذلك أن عدداً من التدخلات لا يزال في مراحل التطبيق أو التوسع التدريجي، وهو ما يجعل تقييم انعكاسها على أداء النظام أو تجربة المتقاضين سابقاً لأوانه، وبخاصة أن آثار التحول الرقمي تحتاج، عادةً، إلى فترة كافية من الاستقرار التشغيلي قبل أن تظهر بوضوح.

كذلك لم يتبلور، بعدُ، إطار دوري ومنتظم لقياس أثر الخدمات الرقمية على المستفيدين أو على مؤشرات الأداء القضائي. غير أن هذه الملاحظات تندرج في سياقها الطبيعي؛ كون الخطة في مرحلة تنفيذ، وكثير من التدخلات الرقمية حديثة العهد، ما يجعل هذه التحديات قضايا للمتابعة والتطوير أكثر من كونها مؤشرات على تعثر.

الاستخلاصات

1. أظهرت معطيات الرصد خلال العام 2025 تقدماً فعلياً في تنفيذ التدخلات المرتبطة بمحوري كفاءة النظام القضائي ورقمنة الإجراءات؛ سواء على صعيد التشريعات والأنظمة، أو تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، أو تأسيس في البنى التحتية للخدمات الرقمية داخل المحاكم. ويشير ذلك إلى انتقال نسبي من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ العملي لعدد من إصلاحات قطاع العدالة.

2. كان التحول الرقمي المسار الإصلاحي الأكثر حضوراً خلال فترة الرصد؛ إذ امتدت تدخلاته لتشمل الجوانب التشريعية والإدارية والخدمية والرقابية معاً. وتكتسب هذه التدخلات أهمية خاصة في السياق الفلسطيني، حيث تؤثر القيود والإغلاقات على وصول المواطنين إلى الخدمات العامة، بما فيها الخدمات القضائية.

3. اتّخذ الإصلاح القضائي خلال العام 2025 طابعاً تدريجياً في تأسيس بيئته التنظيمية وتطويرها: تطوير البنية التشريعية، تعزيز القدرات المؤسسية، توسيع استخدام التكنولوجيا في العمل القضائي. ويخدم هذا التوجه، أيضاً، مواجهة التحديات التشغيلية والمالية والمؤسسية التي تعيق قطاع العدالة.

4. ثمة مؤشرات أولية إيجابية على تحسن أداء المحاكم، أبرزها ارتفاع معدل الفصل في القضايا إلى 135% من عدد الدعاوى الواردة خلال العام. بيد أن الحاجة لا تزال قائمة لتعزيز منظومة المؤشرات المرتبطة بقياس النتائج النوعية للإصلاحات، ونشرها بصورة دورية، بما يتيح تقييم أثرها على جودة الخدمات القضائية، وسهولة الوصول إلى العدالة، ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الخطة، وتحسين أداء المحاكم خاصة.

5. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ التدخلات والإجراءات الإصلاحية، لا تزال الحاجة قائمة لتطوير آليات أكثر انتظاماً لقياس أثر الإصلاحات على تجربة المتقاضين، وجودة الخدمات القضائية، ومدى الاستفادة الفعلية من الخدمات الرقمية، بما يسمح بتقييم النتائج من منظور المستفيدين أنفسهم.

6. جرى تنفيذ هذه الإصلاحات في ظل بيئة تشغيلية ومؤسسية معقدة تتشابك فيها عوامل عدة: قيود الاحتلال والإغلاقات، الأزمة المالية العامة، أزمة الرواتب التي طالت القضاة والموظفين، والتي باتت تهديداً لانهيار الجهاز القضائي، محدودية الموارد البشرية والتقنية، التحديات المرتبطة بالاستقلال المالي والإداري للمؤسسات القضائية. وقد حكمت هذه العوامل مجتمعةً أولويات الإصلاح وطبيعة التدخلات المنفذة. كما أظهرت عملية الرصد أهمية تعزيز التنسيق المؤسسي بين الحكومة ومجلس القضاء الأعلى عند تصميم الإصلاحات المرتبطة بقطاع العدالة وتنفيذها، بما يضمن مواءمة التدخلات مع الاحتياجات والأولويات الفعلية للقطاع.

7. بما أن الخطة لا تزال في مرحلة التنفيذ، فإن نتائج الرصد الحالية تعكس اتجاهات الإصلاح وأولويات المرحلة الأولى أكثر مما تمثل تقييماً نهائياً لمستوى الإنجاز، أو لمدى تحقق الأهداف بعيدة المدى.

التّوصيات

أولاً. الشفافية وإتاحة المعلومات

تطوير آلية دورية ومعلنة لقياس ونشر مؤشرات الأداء القضائي والبيانات الإحصائية المتعلقة بعمل المحاكم، بما يشمل مدة التقاضي، ومعدلات الفصل في القضايا، وحجم التراكم القضائي، ومستويات استخدام الخدمات الإلكترونية، بما يعزز الشفافية ويتيح للجهات الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني والجمهور متابعة التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات قطاع العدالة وتقييم نتائجها بصورة موضوعية.

ثانياً. المساءلة وقياس الأداء:

1. تطوير إطار واضح لقياس أثر الإصلاحات القضائية يتجاوز متابعة الأنشطة والإجراءات المنفذة، ليشمل قياس النتائج المتحققة على صعيد تقليص مدة التقاضي، والحد من التراكم القضائي، وتحسين الوصول إلى العدالة، وتعزيز جودة الخدمات القضائية.
2. تطوير آلية دورية لقياس رضا المتقاضين والمحامين ومتلقي الخدمات القضائية عن الخدمات المقدمة، بما في ذلك الخدمات الرقمية، ونشر النتائج والاستفادة منها في تطوير السياسات والإجراءات القضائية.
3. إجراء مراجعات دورية لأثر التشريعات والإجراءات المستحدثة، بما يشمل نظام التبليغات الإلكترونية والوساطة وغيرها من التدخلات الإصلاحية، لقياس مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المعلنة لقطاع العدالة.

ثالثاً. المشاركة والتنسيق المؤسسي:

1. تعزيز التنسيق والتشاور المؤسسي بين الحكومة ومجلس القضاء الأعلى عند إعداد الخطط والسياسات والإصلاحات المرتبطة بقطاع العدالة وتطويرها، بما يضمن مواءمة الأولويات الوطنية مع الاحتياجات الفعلية للقطاع، والاستفادة من الخبرات الفنية والمؤسسية المتخصصة.
2. تعزيز قنوات الحوار والتشاور المنتظم مع مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والجهات المهنية ذات العلاقة عند تقييم تنفيذ الإصلاحات القضائية ومتابعة نتائجها، بما يعزز الرقابة المجتمعية، ويساهم في تطوير السياسات العامة.

رابعاً. استدامة الإصلاحات القضائية:

1. وضع خطة خاصة لمعالجة القضايا المتراكمة، وبناء محاكم جديدة.
2. العمل على تعزيز الاستقلال الإداري والمالي لمجلس القضاء الأعلى، وتوفير مخصصات مالية أكثر استقراراً لقطاع العدالة، بما يدعم استدامة برامج التطوير والتحديث، ويحد من الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي.
3. مواصلة تطوير البنية الرقمية لقطاع العدالة، والتوسع التدريجي في الخدمات الإلكترونية، والربط البيني بين المؤسسات ذات العلاقة، بما يسهم في تحسين كفاءة الإجراءات القضائية، وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات العدلية، وبخاصة الفئات والمناطق المهمشة.
4. استكمال تطوير التشريعات المرتبطة بتحديث قطاع العدالة، بما في ذلك المحاكمة عن بعد، والإجراءات الجزائية، والوساطة، والمساعدة القانونية، بما يساهم في تسريع الإجراءات، وتعزيز الوصول إلى العدالة.
5. مواصلة متابعة وتقييم نتائج الإصلاحات القضائية خلال السنوات المقبلة بصورة تراكمية، بما يتيح الوقوف على أثرها الفعلي في مجالات جودة العدالة، وثقة المواطنين بالنظام القضائي، وسهولة الوصول إلى الخدمات العدلية.

قائمة المراجع

- السلطة القضائية. الخطة الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى للأعوام 2022-2026.
- الجريدة الرسمية. العدد 230، 2025/9/28.
- الجريدة الرسمية. العدد 231، 2025/10/27.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، الباروميتر العربي - الموجة التاسعة: نتائج فلسطين، كانون الثاني 2026، استناداً إلى مسح ميداني نُفذ خلال الفترة 8-26 تشرين الأول 2025.
- الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته، «قضاء على حافة الانهيار... أزمة تهدد منظومة العدالة في فلسطين»، بيان صحافي صادر بتاريخ 2026/5/5 على الموقع الرسمي للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون «استقلال».

المقابلات:

القاضية هالة منصور. رئيس دائرة التخطيط في مجلس القضاء الأعلى. مقابلة شخصية بتاريخ 2026/5/24.

الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى:

https://pmo.pna.ps/en/Article/5969/Palestinian-government-advances-key-measures-to-strengthen-governance-and-rule-of-law?utm

https://www.courts.gov.ps/details_ar.aspx?id=ULpDema44255562747aULpDem&utm

https://www.courts.gov.ps/details_ar.aspx?id=T3QV4Da44151821670aT3QV4D

https://www.courts.gov.ps/details_ar.aspx?id=dqdCEba44227961910adqdCEb

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition